



الدراسة المرجعية لتحديث

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة

محور المرأة واتخاذ القرار والمجال

السياسي

اعداد : د. نضال محمد أحمد بن شريك



Q GWU.AE Q

026161111

WOMENUNION@GWU.AE

الملخص التنفيذي

شهدت دولة الإمارات خلال الأربعين عاماً الماضية مسيرة تنمية شاملة أولت خلالها الحكومة الرشيدة اهتماماً بالعنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف وبرامج التنمية والتي شملت في العديد من جوانبها النهوض بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتطوير البنية التحتية إلى جانب خدمات الرعاية الاجتماعية. وقد حظيت المرأة الإماراتية باهتمام كبير إيماناً بأهمية دورها في المجتمع مما جعل لها حضوراً واضحاً ومشاركات فعالة في العديد من المجالات. وقد دعمت الحكومة جهود العمل النسائي في الدولة للنهوض بمشاركة المرأة في البرامج التنموية وتمكينها في المجتمع، إلى جانب تبنيها لمشروع الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية الذي أطلقه الاتحاد النسائي العام في العام 2002 والتي ارتكزت في أهدافها على مواد القانون و المكتسبات الوطنية من ناحية و على المبادئ التي نصت عليها المواثيق الدولية من ناحية أخرى و يأتي في مقدمتها إعلان مؤتمر بيجين الذي عقد عام 1995. ويأتي انجاز أهداف الإستراتيجية على مدى السنوات الماضية من مسيرة التطور نتيجة لحرص واهتمام بالغ من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام التي تعد رائدة العمل النسائي في الدولة والرعاية لمبادرات تمكين المرأة الإماراتية.

وقد سجلت التجربة السياسية للمرأة الإماراتية مراحل مختلفة من التطور خلال مسيرة التنمية الشاملة التي تبنتها الحكومة الاتحادية منذ إنشائها. حظيت خلالها باهتمام في جوانب متعددة من التعليم والتأهيل والتمكين السياسي، تميزت فيه المرحلة الأولى بإعطاء أولوية لتمكين النساء في مجال التعليم والصحة والمشاركة في القوى العاملة باعتبار أنه السبيل الأكثر فعالية لتمكين المرأة وفق ما أكد عليه تقرير التنمية الإنسانية الصادر في العام 2002، غير أن تلك المرحلة تميزت بمحدودية مشاركة المرأة الإماراتية في العمل السياسي الحكومي نتيجة إلى مجموعة من المعوقات المتعلقة بالظروف الأسرية ونظرة المجتمع السلبية للمرأة إلى جانب عدم كفاية التشريعات.

غير أن السنوات الأخيرة شهدت اهتماماً متزايداً ومنتامياً بمختلف قضايا المرأة في كل المجالات والقطاعات، وأصبحت هذه القضايا في مقدمة أولويات السياسات التنموية على المستويين الحكومي والأهلي. سجلت خلالها المرأة في الإمارات نتائج متقدمة في مجال المشاركة السياسية جعلها تحتل الصدارة بين العديد من دول المنطقة في ممارسة أدوار مختلفة في العمل السياسي والمشاركة في صنع القرارات، وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008 أن الإمارات العربية المتحدة قد حصلت على المركز التاسع والعشرون طبقاً لمؤشرات تمكين المرأة من مجموع مئة وسبعة وسبعون دولة. و هو ما يؤكد التطور الذي حققته الدولة بالمقارنة مع نتائج تقرير التنمية البشرية في العام 2005، حيث حصلت فيه الإمارات على المركز الحادي والأربعين عالمياً من مجموع 177 دولة شملها التقرير واحتلت المرتبة الثانية عربياً ضمن المؤشرات التنموية المرتبطة بالجنس و الذي اقترن بالمساواة بين الذكور والإناث نتيجة للتغيرات الكمية والنوعية في مجال التعليم والصحة.

هذه النتائج تحققت بفضل جهود مكثفة على المستوى الحكومي والمؤسسات المجتمعية كانت أهمها في العام 2005 في خطاب التمكين الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة والذي اعتبر خطة عمل وطنية لتعزيز المشاركة السياسية من خلال تطوير قنوات المشاركة السياسية وإيجاد نظام انتخابي لاختيار أعضاء المجلس

الوطني الاتحادي. وقد تضمنت المرحلة الأولى والتي انطلقت في العام 2006 أول مشاركة للمرأة في العملية الانتخابية سجلت خلالها أعداد من النساء على مستوى الدولة مشاركة متميزة في الترشح للانتخابات و إدارة حملات إعلانية فازت واحدة و تم تعيين 8 لتصل نسبة تمثيل المرأة في البرلمان إلى 22.5%.

وفي نفس العام، خطت الدولة خطوة أخرى بإطلاق مبادرة وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في قضايا التنمية بالشراكة مع كافة المؤسسات الحكومية والأهلية وتعزيز مفاهيم المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والمشاريع والتشريعات، لدعم مسيرة التنمية المستدامة، وتحسين إمكانيات وبناء قدرات المنظمات النسائية، وتطوير شراكها مع مؤسسات الدولة والمجتمع.

وفي إطار تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية للمرأة، أطلق الاتحاد النسائي مشروع تعزيز أداء البرلمانيات العرب، ضمن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) للفترة ما بين 2006 – 2008 ليركز على أفضل الممارسات والدروس المستفادة الحالية والمستقبلية التي سيتم تعلمها من خلال العمل مع البرلمانيات العربيات، والقضايا المتعلقة بالتشريع من خلال دراسة حالات من الدول العربية التي تشارك في تنفيذ المشروع. كما ساهم بالتنسيق مع جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية في مراجعة التشريعات المتعلقة بالمرأة و صدور حزمة من قوانين الخدمة المدنية التي تعالج مساواة المرأة بالرجل في الأجور والامتيازات الوظيفية، كان في مقدمتها صدور قانون التقاعد وتعديلاته الذي يعطي حقوقا متساوية للذكور والإناث، وقانون الضمان الاجتماعي. وإجازة الوضع في قانون الخدمة المدنية، وإنشاء دور الحضانه، وتولي وظائف القضاء، والترشح والانتخاب، والمسكن للمرأة العاملة، إلى جانب مصادقة الدولة على عدد من الاتفاقيات الدولية منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2004 (التقرير الوطني الأول بشأن الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، 2008)

إلا انه وعلى الرغم من تلك النتائج، ما زال تطور المشاركة السياسية و البرلمانية للمرأة منخفضا (الدباغ، 2009) مما يشير إلى ضرورة مراجعة نتائج تطبيق الإستراتيجية الوطنية وفق منهجيات علمية قائمة على فكر التخطيط الاستراتيجي وإتباع أساليب القياس بناء على تحديد محصلات أهداف الخطة الوطنية ضمن رؤية التنمية الشاملة للحكومة، ليتم من خلالها الاستدلال على أثر ما تحقق من تنفيذ الخطة، وعكس ذلك في بناءها الجديد للمرحلة المقبلة.

ولتحقيق تطلعات تلك المرحلة لا بد من الاستناد على الإستراتيجية الوطنية للحكومة الاتحادية ضمن رؤية 2021 لتحقيق التنمية الشاملة، و ما يتبعه من مستجدات تستوجب إعداد المرأة للمشاركة بفعالية وفق احتياجات المرحلة المقبلة من خلال التوسع في التسهيلات والخدمات الموجهة لتزويد المرأة بالمساعدة في مجالات العمل و التدريب والاستثمار والاستشارات القانونية، بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الحكومية و العالمية المتخصصة وزيادة تفاعلها مع تكنولوجيا الاتصال و تنشيط مشاركتها في العمل الإعلامي الرقمي الذي يشهد تحولات كبيرة كقطاع إعلامي واعد.

و توسيع نطاق مشاريع التدريب المتميز ليكون في مقدمة الأولويات في تفعيل دور المرأة الإماراتية و إطلاق مبادرة دعمها وتمكينها في مكان العمل و شغل مناصب قيادية في المجالس الإدارية و المشاركة في عضوية المنظمات والمؤسسات للمجالس المحلية والإدارات المختلفة بحث تتولى هذه المبادرة تطوير كفاءات النساء القياديات بالتعاون مع برامج إعداد

القيادات الحكومية و المؤسسات المعنية بخدمات تطوير الأداء و المشاركة في رسم السياسات الحكومية وتنفيذها على جميع المستويات، والمساواة في التعيين والترقية للمراكز القيادية.

أخيرا؛ لابد من تبني مشروع تشجيع المرأة على العمل التطوعي باعتباره يمثل مرحلة رئيسية في تمكين المرأة ودمجها في الحياة السياسية وتماشيا مع الأهداف الإستراتيجية لرؤية الحكومة الاتحادية 2021 في تشجيع العمل التطوعي.

يعد تمكين المرأة في مجال العمل السياسي من المواضيع الهامة التي تم العمل عليها خلال السنوات الماضية ، حيث تركزت الجهود الحكومية و الأهلية في مختلف دول العالم و في دول المنطقة على وجه الخصوص في مواجهة التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية ورصد الأوضاع السائدة في المجتمعات و التي تتركز مجملها حول المنظور الثقافي و الاجتماعي و مستوى تقديم الرعاية الشاملة (الاجتماعية و التعليمية و الصحية و النفسية و الاقتصادية) إلى جانب وجود التشريعات الملائمة لدخول المرأة العمل السياسي وإمكانية المشاركة في عملية صنع القرارات و تمتعها بحرية التعبير عن الرأي.

تأتي في مقدمة هذه الجهود إنشاء المنظمات والبرامج الدولية والإقليمية الداعمة لمشاركة المرأة سياسيا واقتصاديا وثقافيا منها على سبيل المثال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNIFEM الذي يركز على القضايا التنموية باعتبارها ذات أولوية كالمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك ينصب تركيز البرنامج على التصدي لمعوقات التنمية التي حددتها السلسلة الأولى من تقارير التنمية البشرية العربية في المعرفة والحرية وتمكين المرأة تأسيساً على التقاليد التي أرسّتها تقارير التنمية البشرية العالمية. كما تم إصدار العديد من التوصيات والاتفاقيات الدولية في عدة مؤتمرات هامة يأتي في مقدمتها وثيقة المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة الذي عقد في العاصمة الصينية بكين 1995، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتي تم اعتمادها كمرتكزات رئيسية في خطة عمل العديد من الدول لدعم مكانة المرأة في المجتمع.

وجاءت دولة الإمارات في مقدمة هذه الدول في تبني موضوع تأهيل وتمكين المرأة من خلال وضع الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات، تركزت محاورها على مجالات عدة أهمها دور المرأة في مجال التشريعات واتخاذ القرار و المجال السياسي. وقد ساعدت صياغة أهداف تلك الإستراتيجية بصورة واضحة في مجالات محددة مع المتابعة الدقيقة من القيادة السياسية واهتمام سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك- رائدة العمل النسائي في الدولة - إلى دفع عملية النهوض بوضع المرأة في مجتمع الإمارات لتواكب المستويات العالمية و تحقق مكاسب سياسية كبيرة خاصة خلال السنوات الخمس الماضية.

لذلك يعد مشروع تحديث الإستراتيجية الذي يتبناه الاتحاد النسائي العام ذا أهمية كبيرة في دعم منظومة العمل القائمة لتمكين المرأة الإماراتية في جميع المجالات لاسيما العمل السياسي الذي مازال يحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل المتواصل. إذ لا بد من النظر إلى النتائج التي تم تحقيقها داخليا ضمن المجالات الثمانية التي اشتملت عليها الإستراتيجية الوطنية في إطار الأهداف الموضوعية كمنظومة متكاملة. هذا إلى جانب ضرورة مراجعة مدى كفاءة الآليات التي تم تطبيقها في الفترة السابقة ومدى جدوى استمرار العمل بها في ظل النتائج التي تحققت. إضافة لما سبق تأتي هذه المراجعة مواكبة مع المتغيرات في الاستراتيجيات الوطنية و المواثيق الدولية و المفاهيم العالمية في مجالات التنمية المستدامة و ضرورة دعم المرأة وتمكينها من ممارسة أدوارا حقيقية في رسم السياسات و صياغة القوانين و التشريعات.

و بناء على نتائج تلك المراجعة المنهجية لقياس النتائج فان هناك مجموعة من الأهداف و التطلعات المرجوة في مرحلة تحديث الخطة الوطنية للمرأة الإماراتية تتركز في ضرورة استشراف مستقبل نهوض المرأة الإماراتية ضمن الإطار العام

لملامح الإستراتيجية لحكومة دولة الإمارات التي جعلت "المواطن أولاً" ركيزة أساسية للعمل الحكومي وضرورة ربط تلك النتائج بما تم انجازه فيها و النظر إلى التحديات العامة في ظل مشروع التنمية و الانفتاح الاقتصادي باعتبار أن المرأة شريك رئيسي و فعال في تحقيق رؤية الدولة و مسيرة الانجاز فيها. و كما أن لكل مرحلة أدواتها ووسائلها في التواصل الاجتماعي، لا بد من وضع آليات لتطوير قنوات التواصل مع مختلف شرائح المجتمع بهدف التوعية و المشاركة في بناء فهم واعي لقضايا المرأة والتنمية.

التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة بدولة الإمارات العربية المتحدة 2003 – 2011 في المجال السياسي و اتخاذ القرار

بدأت دولة الإمارات كالعديد من الدول الأخرى العربية والخليجية خصوصاً بتوسيع نطاق مشاركة المرأة في العملية السياسية تأكيداً على المبادئ التي تضمنها دستور دولة الإمارات في المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات و في الفرص و الموارد باعتبار أنهما عنصران في غاية الأهمية لدعم التنمية المستدامة. و قد ساهمت الإستراتيجية الوطنية للمرأة في دولة الإمارات و التي تم إطلاقها في العام (2002) في رسم ملامح العمل المؤسسي للنهوض بواقع المرأة الإماراتية و ذلك بهدف تجاوز الأدوار التقليدية لمؤسسات المجتمع المدني و المنظمات النسائية خاصة، لتأخذ دور المساهمة الفعلية في التنمية من خلال صنع السياسات و رسم الخطط و إعداد البرامج التطويرية و تحقيق شراكة مع قطاعات الأعمال الأخرى الحكومية و الخاصة.

و جاءت مصادقة الإمارات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في العام 2004 و اختيار الإمارات لتكون عضواً في لجنة التنمية الاجتماعية، إحدى اللجان الفنية والأجهزة المتخصصة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة وذلك خلال الفترة من 2008 الى العام 2011 ترجمة لما حققته دولة الإمارات في مجال ضمان نهوض المرأة و تمتعها بكافة الحقوق الدستورية و القانونية و الاهتمام الدولي بجهود تمكين المرأة الإماراتية. و قد تحقق التنفيذ الفعلي لمشاركة المرأة في مجال العمل السياسي في العام (2006) من خلال توليها حقيبتين وزاريتين و تضاعف العدد ليصل إلى أربع حقائب وزارية في العام 2008 . كما تم تعيين 10 سيدات في منصب وكييل وزارة و وكييل مساعد في مؤسسات الدولة وفق إحصائية 2011 م مقارنة بعدد 8 سيدات في العام 2008 و يذكر هنا أن المرأة الإماراتية احتلت منصب وكييل الوزارة منذ أكثر من عقدين.

إضافة إلى ذلك، فقد تم تعيين أول امرأة في منصب الأمين العام لمجلس الوزراء في العام 2006 تقوم من خلاله بدور مهم في تطوير ومتابعة تنفيذ إستراتيجية حكومة دولة الإمارات التي تحدد أولويات العمل الحكومي في جميع القطاعات وتطوير المئات من المبادرات التي تقوم بها جميع الجهات الاتحادية إلى جانب المشاركة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ لإعادة الهيكلة في الجهاز الحكومي لرفع مستويات الكفاءة والفاعلية أيضاً بما يضمن تحقيق أهداف الإستراتيجية العامة للحكومة.

كما لعبت المرأة الإماراتية دوراً بارزاً في العملية الانتخابية الأولى التي جرت في العام 2006 والعملية الانتخابية الثانية التي جرت في العام 2011 والتي تعتبر من العلامات البارزة في تاريخ الدولة ضمن برنامج التطوير السياسي لرئيس الدولة - حفظه الله- ضمن برنامج التمكين. وقد تميزت المشاركة النسائية في المرحتين بحضور متميز في التنظيم والإشراف و أهمها في الترشح و التصويت. كما أثبتت المرأة الإماراتية قدرة على التحرك بنجاح في الساحة السياسية ومساهمة جديّة و نشطة في جلسات المجلس الوطني و المناقشات التشريعية (لارا، نسبة، 2009).

فقد سجلت الإحصائيات في العام 2006-2007 فوز سيدة في الانتخابات و تعيين 8 سيدات لتسجل دولة الإمارات مرتبة متقدمة عالمياً في تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة 22.5% (سجلت الدول العربية أن ذلك متوسط نسبة تمثيل المرأة حوالي 9.3% و النسبة العالمية بما تعادل 17%).

وخلال فترة إدارة الانتخابات، لعبت النساء دورا بارزا حيث ترأست امرأتين مركزين من أصل سبعة مراكز انتخابية جرى فيها التصويت من قبل الهيئة الانتخابية. و بلغ عدد المرشحات المسجلات في الهيئة الانتخابية 65 من أصل 456 مرشح مسجل (ما نسبته 14.4%). وهو ما تم اعتباره مؤشر ايجابي على ثقة المرأة الإماراتية بنفسها في أول تجربة انتخابية في تاريخ الدولة والوعي الكبير بأهمية دورها في الساحة السياسية أسوة بالمجالات الصحية والتعليمية التي أثبتت فيه المرأة زيادة في المشاركة والأداء.

و بالمقارنة مع نتائج التجربة الانتخابية الثانية في العام (2011) و التي تميزت بالتوسع في أعداد الهيئات الانتخابية وفق رؤية التدرج السياسي الذي تنتهجه الدولة، تشير الإحصائيات إلى نتائج متقدمة حيث شهدت المشاركة النسائية تطورا لافتا بين التجريبتين في العدد الإجمالي للناخبات. حيث بلغ العدد في التجربة الأولى في العام (2006) حوالي (1162) ناخبة بينما أصبح عددهن في الانتخابات الثانية نحو 60 ألفا، بما نسبته 7.46% من المجموع الكلي للناخبين. وتنافست 83 امرأة على الفوز بعضوية المجلس من أصل 450 مرشحا (ما نسبته 18.4%). لتحقق ثبات مكانة الدولة عالميا في تمثيل المرأة بفعالية في البرلمان وإعطائها فرصة المشاركة في مراجعة التشريعات وتعديلها وممارسة دور الرقابة على الأداء الحكومي أسوة بالرجل. كما أنها تعكس التزام الحكومة والمجتمع الإماراتي في تمكين المرأة الإماراتية التي اثبتت جدارة في مجال العمل السياسي منذ العام 2006.

من جهة أخرى، فقد اكدت التقارير المقدمة من الامانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي أن أداء عضوات المجلس الوطني تميز في تجربتهن الأولى بفعالية في الأداء و المشاركة في الجلسات العامة و عمل لجان المجلس، تفوقت في بعض الأحيان على اداء بعض الاعضاء في مناقشة و تعديل مشاريع القوانين المرفوعة من الحكومة ضمن إطار الصلاحيات التشريعية للمجلس، و تقديم الأسئلة للحكومة في الدور الرقابي للمجلس خاصة تلك المتعلقة بالصحة و الحقوق القانونية. و قد ترأست المرأة عدد من اللجان الدائمة و المؤقتة في المجلس وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية والاقليمية، كما مثلت الدولة في البرلمانات الدولية والإقليمية كالاتحاد البرلماني الدولي الذي يعتبر منظمة دولية تضم برلمانات دول ذات سيادة و يبلغ عددها 140 دولة، والاتحاد البرلماني العربي و البرلمان العربي الانتقالي التابع للجامعة العربية. و في مجال مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي، فقد تم تعيين المرأة الإماراتية كملحقات دبلوماسيات في وزارة الخارجية وبلغ عددهن 65 دبلوماسية في عام (2009) تعمل 13 منهن في سفارات الدولة في الخارج بينهن سفيرتين معتمدتين في كل من مدريد و ستوكهولم وقنصل عام في شنغهاي.

وقد عكفت الحكومة في العام (2008) على إجراء تعديلات جادة تتعلق بقوانين العمل في القضاء تتيح للمرأة دخول السلك القضائي وتولي مناصب قاض ووكيل نيابة. وقد تم تعيين العديد من النساء كمستشارات في إدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل وكاتبات العدل في مختلف محاكم الدولة وكذلك تعيين وكيلتي نيابة في دائرة القضاء بإمارة أبو ظبي، وأول قاضية في الدولة، وأول مأذونه أيضا.

و على المستوى المحلي، فقد سجلت الإحصائيات تمثيل المرأة الاماراتية بقوة في مراكز صنع القرار على مستوى المجالس المحلية الاستشارية في الشارقة حيث تم تعيين 7 سيدات في العام (2006) لعضوية المجلس مقارنة بخمس سيدات في العام 2001.

كما تم فتح باب المشاركة امام المرأة على مستوى المدارس والجامعات لأخذ ادوار قيادية في صنع القرار من خلال تعيينها أمين عام في جامعة الامارات العربية المتحدة، أحد أهم الجامعات الحكومية في الدولة. و على مستوى المناطق التعليمية و مجالس التعليم التي تشرف بدورها على جميع المدارس التابعة لكل إمارة من إمارات الدولة، فقد تولت المرأة الاماراتية عمل الرئيس ادارة المناطق التعليمية في كل الشارقة وأم القيوين و راس الخيمة.

و بالنظر اجمالاً الى مشاركة المرأة الإماراتية في سوق العمل، فقد بلغت مشاركتها حوالي 59% من حجم قوة العمل المواطنة من بينها 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، و هو ما يعكس تطوراً في تحقيق النتائج التي وضعتها مؤسسات الدولة لتمكين المرأة الإماراتية و مدى فعالية التدابير و الجهود المبذولة خلال العقد الماضي لتأكيد مبدأ المساواة بين الجنسين و ضرورة تمتعها بكافة حقوقها الدستورية و القانونية.

من اهم تلك التدابير، جدية الاستجابة من جانب الحكومة في تحقيق الاهداف التي وضعت ضمن الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية والتي ركزت في أحد محاورها على ضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار و تم العمل منذ ذلك الوقت على تفعيل اليات التنفيذ الموضوعة ضمن الخطة. فقد حددت الاستراتيجية في هدفها الاول ضرورة دراسة وتشخيص وضع المرأة في مراكز صنع القرار لفهم الواقع والاستفادة من ذلك في صياغة القرارات. وقد تم تحقيق نسبة جيدة في مجال اعداد الدراسات والتقارير الوطنية المتضمنة لواقع تمكين المرأة في الامارات منها:

- التقرير الوطني عن حقوق الانسان الذي تم اعداده من خلال لجنة ضمت جهات حكومية ومؤسسات مجتمعية في الدولة (الاتحاد النسائي العام وجمعية الحقوقيين) طبقاً للمبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الانسان. وقد اكدت فيه دولة الامارات التزامها باحترام وإعمال كافة المبادئ والمواثيق والعهد ذات العلاقة بحقوق الانسان والتي من شأنها العمل على كرامة الانسان وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الافراد وتوفير حياة أفضل واستقرار أقوى ومكانة دولية ارفع.

- تقرير " المرأة في الامارات العربية المتحدة" الذي اصدرته وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في العام 2008 الذي تناول تطور وضع المرأة في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

- كما قامت الوزارة بعمل دراسة ميدانية حول التجربة البرلمانية للمرأة الإماراتية في فبراير 2009 بالتعاون مع كلية دبي للإدارة الحكومية. استعرضت فيها نتائج مشاركة المرأة في الانتخابات الاولى في العام 2006 والاتجاهات السائدة نحو المشاركة السياسية للنساء في الامارات.

- إضافة الى ذلك، تم اعداد التقرير الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2010 المقدم بموجب انضمام الدولة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تناول فيها التغييرات الايجابية التي تمت لصالح المرأة خلال الفترة من 2004-2008 من ناحية التشريعات الوطنية و دخولها المجلس الوطني الاتحادي و مجلس الوزراء. و في سياق التقرير تم عرض مواد الاتفاقية و تدابير تطبيقها في الدولة و جهود الدولة في موصلة تطوير التشريعات الوطنية و العمل على تأكيد الحقوق لصالح دمج المرأة في المجتمع و مشاركتها الايجابية في العمل السياسي.

- كما قامت الهيئة الاتحادية للموارد البشرية في العام 2011 بالعمل على إعداد دراسة عن وضع المرأة العاملة في القطاع الحكومي الاتحادي والمحلي والخاص شملت نحو 8 آلاف امرأة لتحديد الاحتياجات و المعوقات سواء التشريعية أو التنظيمية والإدارية، والاستفادة منها في وضع التشريعات والقوانين والإجراءات، ورسم السياسات المتعلقة بالمرأة العاملة. وقد تم الاستفادة بشكل رئيسي من المعلومات المقدمة في جميع تلك التقارير في عملية مراجعة وتقييم وتحديث الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة.

وقد تعززت نتائج الجهود في جانب تمكين المرأة من خلال الدعم الذي قدمته الدولة لاستضافة المؤتمرات الإقليمية و الدولية التي ركزت على دعم المرأة لأخذ ادوارها القيادية منها المؤتمر الاقليمي الثاني للبرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2007 و تم فيه اصدار اعلان ابوظبي بشأن انشاء جمعية النساء البرلمانيات و النساء في مراكز القرار بدول مجلس التعاون الخليجي بهدف تبادل الخبرات و مناقشة مشكلات المرأة الخليجية العامة و رصد و تحليل التقدم و الانجاز في مجالات حقوق و تمكين المرأة الخليجية. كما تم عقد المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية في ابوظبي في العام 2008 في إطار عمل الجامعة العربية التي تضم في عضويتها غالبية الدول العربية و تم طرح المفاهيم الثقافية لأمن المرأة في العالم العربي و مسالة العلاقة بين المرأة والامن بكافة جوانبها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية. ضم المؤتمر السيدات الأول الأعضاء في المنظمة ودول عربية أخرى، وقيادات العمل النسائي في الوطن العربي والعالم ووفود رسمية من الجامعة العربية ومنظمات إقليمية ودولية. وتم إطلاق مشروع "شبكة المرأة العربية في بلاد المهجر" بمبادرة و دعم من الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الاعلى لمؤسسة التنمية الاسرية.

وفي مجال التعاون الاقليمي والدولي حول المسائل التي تعنى بالمرأة شاركت المرأة الاماراتية في تمثيل دولة الامارات العربية المتحدة في المنظمات الدولية و الاقليمية بفعالية مثل اجتماعات الامم المتحدة و المنظمات الدولية المتخصصة الى جانب مشاركتها في بعض البرامج الدولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي، اللجنة الوطنية للتربية و العلوم و الثقافة التابعة لليونسكو، و عضوية المجلس الاداري للميثاق العالمي للأمم المتحدة. كما شاركت في ورش تدريبية تابعة لمنظمة المرأة العربية بالتنسيق مع الاتحاد النسائي العام تركزت حول مهارات ادارة الحملات الانتخابية.

إلا أن الصورة الأكثر إشراقاً و تمثيلاً لدور المرأة الإماراتية لا تقف عند تلك الحدود بل تتعداها لتظهر بشكل ملحوظ في العمل الاجتماعي (مثل برنامج تكاتف للتطوع الاجتماعي) و مؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحاد النسائي و الجمعيات ذات النفع العام و الجمعيات المهنية منها على سبيل المثال جمعية الإمارات للأمراض الجينية، جمعية المهندسين والمحاسبين وجمعية الاجتماعيين التي احتلت فيها المرأة دوراً بارزاً في العام (2009) سواء في العضوية أو عضوية اللجان ومجالس الإدارة و هي تعنى بإجراء البحوث والدراسات بهدف تحديد حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية ونشر التوعية والثقافة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع.

و قد اختارت منظمة الأمم المتحدة في شهر مايو (2008) مديرة إدارة الصندوق الاجتماعي بوزارة الصحة أول مواطنة سفيرة للنوايا الحسنة في حملة جمع تبرعات لصالح جزر القمر كما حصلت مهندسة في شركة الدار العقارية في أبريل (2008) على عضوية الجمعية الملكية للمساكين المعتمدين / ار أي سي أس / لتكون بذلك أول مواطنة تحصل على هذه العضوية.

وفي نطاق الجهود لتنمية مهارات المرأة وتأهيلها، فقد شهدت الأعوام الماضية العديد من الدورات و الورش التدريبية التي قامت بها المنظمات النسائية في الدولة، من أبرز تلك المبادرات إطلاق الاتحاد النسائي العام برنامجين في العام 2007-2006 في مجال تمكين المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. استهدف المشروع الأول تعزيز أداء البرلمان العربيات الذي تضمن سلسلة برامج تدريبية في مناطق مختلفة من الدولة لصقل مهارات القيادات النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة لإعدادهن لدخول العمل السياسي والاطلاع على أفضل الممارسات والدروس. وتركز البرنامج الثاني على مشروع الجهود الوطنية نحو إدماج قضايا المرأة، تم خلاله تنفيذ برامج تدريبية و برامج توعية استهدفت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من اجل تعزيز الشراكة بينهما و بين المؤسسات ذات النفع العام في مجال إدماج قضايا المرأة في العملية التنموية. الى جانب اصدارها نشرات و مطبوعات لإبراز دور المرأة واستطلاع آراءها للتعرف على متطلباتها في تحقيق المشاركة الحقيقية في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

و في مجال مراجعة التشريعات و القوانين التي تحد من مساهمة المرأة في العمل السياسي، فان عدم وجود نص دستوري او قانوني تمييزي في مجال الحقوق السياسية جعل دخول المرأة الإماراتية في المجال السياسي مرتبط بالإرادة السياسية التي تحققت في إطلاق مشروع التمكين السياسي لسمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس الدولة في العام (2005) بهدف نشر و تعزيز ثقافة المشاركة السياسية بين المواطنين و العمل ضمن نظام متدرج لانتخاب أعضاء المجلس الوطني الاتحادي. كما انضمت الدولة الى جميع الاتفاقيات الدولية التي تعنى بقضايا المرأة و حماية حقوقها من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر في العام (2007) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام (2004) واتفاقية حول الطفل في العام (1997) والاتفاقية الخاصة بساعات العمل في الصناعة في العام (1982) والاتفاقية الدولية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي في العام (1982) والاتفاقية الدولية بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة في العام (1982) والاتفاقية الدولية بشأن عمل النساء ليلا في العام (1982) والاتفاقية الدولية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر في العام (1996) والاتفاقية الدولية المعنية بإلغاء العمل الجبري في العام (1996) والاتفاقية الدولية المعنية بالحد الأدنى لسن الاستخدام في العام (1996)

وقد نظمت دائرة القضاء عدة ورش في أبوظبي بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام خلال العامين 2010 و 2011 ناقشت خلالها مواضيع تتعلق بالحماية القانونية للمرأة في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة و حقوق المرأة من خلال تسليط الضوء حول أهم ملامح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو".

و قد تحققت مشاركة المرأة في عضوية بعض اللجان العليا ومجالس الادارة العليا في عدد من المؤسسات الحكومية و في مختلف القطاعات منها: قطاع التعليم (مثال: مجلس أمناء كليات التقنية العليا و مجلس إدارة جامعة زايد) و الإعلام (مثال المجلس الوطني للإعلام) و في قطاع التشريعات (الجنة الوزارية للتشريعات , اللجنة الوطنية للانتخابات, مجلس الإمارات للتنافسية). وأبرزها في القطاع الاقتصادي من خلال دخول 12 سيدة في عضوية مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة على مستوى الدولة أثبتن فيه نجاحا و تفوقا وعطاء عبر تضافر الجهود جنبا إلى جنب مع الرجل في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد. حيث تم تأسيس مجلس سيدات الأعمال الذي يضم نحو 12 ألف سيدة يُدرن 11 ألف مشروع استثماري، تصل حجم الاستثمارات فيها إلى نحو 12,5 مليار درهم.

وفي إطار ما تحقق من نتائج عن دور الإعلام في تعزيز مشاركة المرأة و توعية المجتمع بأهميتها، حققت المرأة الإماراتية حضوراً سياسياً من خلال وسائل الإعلام المتعددة خلال العمليات الانتخابية و طرح برامجها الانتخابية و المشاركة في المنتديات و الندوات المفتوحة مع الناخبين و التي نظمتها المؤسسات الاعلامية و الثقافية في الدولة خلال العمليتين الانتخابية. كما اهتمت وسائل الاعلام في تحليل الدور القيادي للمرأة البرلمانية في مناقشة القضايا التي يطرحها المجلس الوطني الاتحادي مما عزز الوعي بأهمية المشاركة النسائية الفعالة في صنع القرار. وقد اظهرت نتائج الدراسات التي قيمت تواصل عضوات المجلس الوطني مع وسائل الإعلام خلال الفترتين الانتخابيتين في الاعوام 2006 و 2011, ان الإعلام كان ايجابيا بوجه عام في تغطية المشاركة السياسية للنساء في دولة الإمارات و كان أكثر نضجا وتفاعلا في الانتخابات الثانية في العام 2011 من حيث شرح دور المجلس الوطني الاتحادي ووظيفته و البرامج الانتخابية للمرشحين إجمالاً (الدباغ و نسيبة, 2009). وقد أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك في نوفمبر (2008) الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية في إطار زمني من العام (2010) إلى (2015) في سبعة مجالات يتم من خلالها تنشيط الرسالة الإعلامية للمرأة في حقول العمل المتنوعة و المساهمة في تغيير الوعي المجتمعي بها و بمكانتها و ادوارها و اسهاماتها في بناء المستقبل.

ونظرا لأهمية تمكين المرأة من المهارات الاساسية في استخدام التكنولوجيا في اتخاذ القرار من خلال التواصل و الحصول على المعلومات، فقد اهتمت المنظمات النسائية في الدولة في تنشيط تفاعل المرأة مع العلوم والتكنولوجيا حيث تم تنفيذ عدد من المبادرات منها:

- إطلاق برنامج المرأة والتكنولوجيا في عام (2006) بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية ومعهد التعليم الدولي وشركة ميكروسوفت لتمكين النساء و زيادة مشاركتهن في القوى العاملة من خلال تزويد المؤسسات الشريكة و المشاركات في البرنامج بمناهج متقدمة و فرص تدريبية في مجال تخطيط الأعمال و المهارات الشخصية و تكنولوجيا المعلومات.
- عقد عدة ندوات وورش حول ندوة المرأة والتكنولوجيا حول موضوع تمكين المرأة بالثقافة الإلكترونية في مناطق مختلفة من الدولة
- إطلاق شبكة التنمية المهنية لبرنامج المرأة والتكنولوجيا في العام 2008
- رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي لجائزة المرأة العربية في العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية بالتعاون مع منظمة المرأة العربية في العام (2008).

أما ما تحقق على مستوى توعية الرجال بالدور القيادي للمرأة ومقدرتها في اتخاذ القرار، فقد اظهرت نتائج استطلاعات الراي والمقابلات بشأن المشاركة السياسية للمرأة ان هناك نظرة ايجابية بالنسبة لمشاركة المرأة خاصة فيما يتعلق بالمساندة الحكومية وتطبيق نظام الحصص. كما اظهرت النتائج تأكيد على ان مساهمة المرأة كانت نوعية وليست كمية وان هذه المساهمة كان لها أثر ملموس (الدباغ و نسيبة, 2009). وهو ما يعود بالدرجة الاولى الى الدعم الحكومي الواسع في دفع وجود النساء الى مراكز صنع القرار والذي جاء ضمن المبادرات الاستراتيجية للحكومة. وهذا يؤكد أهمية الدور الذي تقوم به الحكومات في إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية في المجتمع وتعزيز الثقة في المرأة من خلال اتاحة الفرص لها لدخول مجالات العمل المختلفة. و في هذا السياق، نجد انه تحقق دخول المرأة الاماراتية باقتدار في مجال الطيران المدني والعسكري كمهندسات وطيارات في شركتي طيران الإمارات والاتحاد وال سلاح الجوي بالقوات المسلحة. الى جانب

وجودها في ادارات المطارات والبنوك والمصارف العامة. وفي مجال انتاج الطاقة، تم فتح المجال للنساء في مختلف ميادين العمل الادارية والفنية تقديرا لمستوى الكفاءة العالية للمرأة الامارتية دون اية قيود او تفاوت في الفرص.

جميع تلك المبادرات التي تحققت تؤكد مدى فاعلية الأهداف المرصودة في الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة والدور الرئيسي الذي قامت به المؤسسات النسائية ويأتي في مقدمتها الاتحاد النسائي العام كشريك بارز للحكومة في مختلف مؤسساتها. إلا انه بالرغم من تلك النتائج التي تحققت، ما تزال هناك تحديات واضحة وجهود مطلوبة في إطار تحسين وتفعيل بعض آليات العمل، أهم تلك التحديات التي تم رصدها خلال الفترة السابقة:

- محدودية الدورات التدريبية التي قدمت للمرأة خلال العقد الماضي، وتركزها في فترات زمنية محدودة دون التركيز على المواضيع التي تعنى بالمهارات القيادية في التواصل والمحاورة والاستدلال التي تعزز مشاركة المرأة وقدراتها الشخصية. وقد أكد على ذلك نتائج دراسة "التجربة البرلمانية للمرأة الاماراتية" والتي شملت النساء المشاركات في العمليات الانتخابية في تأكيد حاجتهن لتلقي مزيد من التدريب في الجوانب المختلفة من عملية الانتخابات ومواجهة بعض الصعوبات في حملاتهم والوصول الى الناخبين. فلا تزال هناك حاجة الى برامج منظمة تركز على المرأة القيادية نظرا للأهمية تأهيلها وتدريبها على مهارات القيادة والتخطيط ورسم السياسات (الدباغ، نسبية.2009).
- ظلت الاهداف المتعلقة بوجود شراكات استراتيجية مع المؤسسات العلمية والمراكز البحثية والمؤسسات الاعلامية للتركيز على دور المرأة ومساهماتها على نطاق واسع دون المستوى المطلوب. حيث انه وعلى الرغم من ان الخطة الاستراتيجية حددت ضمن اهدافها في المجال السياسي اهمية توثيق التعاون مع وسائل الاعلام فيما يخص دعم المرأة، ما زال دورها لا يتعدى تغطية المناسبات الكبرى او الاحتفالات دون التركيز على تغطية المواقف التي تتولى فيها المرأة تغيير التشريع وتشكيل مفاهيم الثقافة السياسية.
- توجد حاجة ماسة الى تفعيل مبادرة توعية الرجال (والنساء ايضا) بالدور القيادي للمرأة ومقدرتها على اتخاذ القرار، ورصد ذلك الوعي في مستوى التفاعل في قضايا المرأة و دعم مشاركتها السياسية. فلا تزال هناك تحديات أمام بلوغ المرأة عضوية المجلس الوطني الاتحادي بالانتخاب من خلال الانتخابات السابقة.
- من خلال التواصل مع عدد من الجهات الحكومية تبين أنها لم تتطلع على الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة ولم يتم التعامل مع الاهداف والاليات الموضوعية. كما انه لا توجد لديها برامج أو خطط تدريبية لتنمية المهارات القيادية للموظفات ذات الكفاءة إلى جانب إغفالها منظور النوع الاجتماعي في التخطيط لمشاريعها التنموية.
- لا توجد نتائج واضحة في مبادرة إعداد مشروع زيادة عدد النساء بين صانعي القرار والمخططين والمستشارين في مجال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية. كما لم تكن هنالك استجابة حقيقية من بعض الجهات الحكومية في اعطاء احصائيات او معلومات تتعلق بمبادرات تمكين المرأة في مراكز صنع القرار أو الإدارات العليا.
- لا تزال هناك فجوة رقمية بين استخدامات الجنسين للإعلام الرقمي على المستوى المحلي والإقليمي على الرغم من دوره الفعال في تمكين المرأة سياسيا. وقد اظهرت احصائية في العام 2011 أن استخدام النساء في الامارات والعالم العربي اجمالا للإعلام الاجتماعي منخفضاً مقارنةً بالرجال على الرغم من مشاركة المرأة بقوة خارج عالم الإعلام الاجتماعي (مرتضى، سالم، 2011). و من خلال مقارنة معدل الاستخدام، تبين انه لازالت النساء لا تمثلن إلا ثلث المستخدمين على المواقع الاجتماعية بينما تمثل مثلثتها حول العالم ما يقرب من نصف مستخدمي مواقع الإعلام الاجتماعي وهو ما يوضح الفارق بين معدلات استخدام الإناث والذكور للإعلام الجديد في المجتمعات العربية عموما.

التوصيات وأهم النقاط الواجب التركيز عليها وتضمينها في إستراتيجية (2013-2017)

تنطلق الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الاماراتية بشكل رئيسي من أحكام الدستور الاماراتي، وترتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع العربي الإسلامي ومبادئ حقوق الإنسان، كما تتكامل مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة بأبعادها المتعددة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتستفيد من الاستراتيجيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

و إذ تشير الإحصائيات و النتائج المتحققة إلى جملة من الأمور أهمها تصميم الحكومة في الإمارات على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، و العمل على اتخاذ جميع الإجراءات الحازمة الضرورية لوضع التشريعات و تنفيذ المبادرات الإستراتيجية ضمن أهداف الألفية ونتائج المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة و متابعتها على نحو متكامل. لذلك تأتي أهمية هذه المبادرة لمراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة من خلال تحديد الإنجازات المتحققة والثغرات والتحديات القائمة و ابراز المجالات التي يعتبر فيها اتخاذ إجراءات والقيام بمبادرات من الحاجات الأكثر إلحاحاً لمواصلة التنفيذ. و في ضوء ما تم عرضه من مؤشرات ونتائج لجهود تمكين المرأة الاماراتية و التدابير المطبقة لتعزيز دورها السياسي، نستنتج ان هناك متطلبات مستجدة لواقع تطور مكانة المرأة في الإمارات تستوجب العمل عليها. وفيما يلي نبذة عن أهم تلك المستجدات:

1. أهمية دور المرأة ومكانتها، تشريعياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، باعتبار إنهما نتاج عملية تطور ونمو شاملين على المستويين الوطني والإقليمي مما يستعدي بذل جهود إيجابية منظمة لدفع عجلة التغيير بما يسهم في تفعيل دورها، والارتقاء بمكانتها في المجتمع وإزالة جميع مظاهر التمييز ضدها.
2. برنامج العمل الوطني لرئيس الدولة الذي تضمن رؤية سياسية في تعزيز المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتفعيل دور المرأة لتأخذ مكانتها في التخطيط ورسم السياسات و متابعة التنفيذ، و الذي أكد عليه صدور قرار رقم 4 لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي وهي انتخاب نصف أعضائه بالطريق المباشر من قبل هيئة انتخابية مع تشكيل لجنة وطنية لإدارة هذه الانتخابات و دعم الحكومة لتمثيل المرأة و حضورها بقوة في المجلس.
3. رؤية الإمارات 2021 التي أطلقتها الحكومة الاتحادية لترسم ملامح مستقبل الدولة وتحدد التوجهات الاستراتيجية الرئيسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها وتأتي في مقدمة هذه الاستراتيجيات تمكين المرأة الاماراتية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية على مستوى الافراد والمؤسسات عن طريق تطوير الاطار التنظيمي للجمعيات الاهلية و تشجيع العمل التطوعي و الذي يتطلب وجود المرأة و تفاعلها بقوة.
4. التقدم الاقتصادي في الدولة والمتضمن في الرؤية الاقتصادية لحكومة ابوظبي 2030، وما يتبعه من تحولات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتطلب مواكبة في تطوير قوة العمل وتحقيق التميز بالكفاءة والمهارة العالية. ولأن المرأة الإماراتية تعد مساهم رئيسي في مشروع التطوير الاقتصادي، فهناك حاجة ملحة لإعادة النظر في احتياجاتها من التأهيل والتدريب والمهارات القيادية وفق متطلبات نموذج التنمية البشرية المستدامة وما يتبعه من انفتاح الاقتصادي. وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام تمكين المرأة وقدرتها على المنافسة اقتصادياً وسياسياً إذا استطاعت التعامل والتفاعل مع متغيراته.
5. التزام الدولة أسوة بالعديد من دول العالم في قمة الألفية للأمم المتحدة و التي عقدت في شهر سبتمبر 2000 بتحقيق أهداف الألفية الثالثة بحلول العام 2015 التي ركزت على حماية الإنسان و بذل كل جهد من اجل

تعزيز مبادئ الحرية و التنمية البشرية و بناء القدرات البشرية و تمكين المرأة، و قد صادقت الدولة على إعلان الألفية و تم رفع تقرير المتابعة الأول في العام 2004 و الذي تم إعداده من قبل وزارة الاقتصاد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

6. تعدد وسائل تكنولوجيا الاتصال وانفتاح قنوات الإعلام بأنواعها المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة بسبب التطور التقني الهائل الذي قارب الحدود بين جميع الدول و المجتمعات. و جدير بالذكر هنا الصورة الايجابية التي عكسها الإعلام الغربي عن تقدم المرأة الإماراتية، إذ أن مجلة فوربس الأمريكية مثلاً أشارت إلى نفوذ تسعة نساء من دول الخليج ضمن قائمة أهم مئة امرأة نافذة في العالم من ضمنها وزيرة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

7. ظهور ما يسمى بالإعلام الاجتماعي الذي يعتبر أداة من أدوات تمكين المرأة في المجتمع وفق ما أصدرته مؤخرا كلية دبي للأداة الحكومية في تقريرها الثالث عن الإعلام الاجتماعي في العالم العربي تحت عنوان (دور الإعلام الاجتماعي في تمكين المرأة). وقد أكد التقرير على ضرورة اهتمام الإعلام بنشر مفاهيم المشاركة السياسية و المساهمة في التوعية بدور المرأة الفعال، و مواجهة المعوقات المجتمعية والثقافية والأسرية التي تواجه النساء عموماً والتي تحول دون إشراكهن في الإعلام الاجتماعي بشكل كامل بالإضافة إلى معوقات الثقافة و المعرفة التكنولوجية التي تحول دون تفاعلهم مع التكنولوجيا بشكل ايجابي.

وفي إطار العمل وفق تلك المستجدات وعلى ضوء التطلعات المستقبلية للدولة في جانب تمكين المرأة الإماراتية سياسياً و إشراكها في صنع القرار، فإنه لا بد من وضع أهداف طموحة تضمن تنفيذ رؤية القيادة الحكيمة لسمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان- حفظه الله- في إطار الأهداف المتفق عليها عالمياً. وهو ما يتطلب خلق شراكة بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق هذه الرؤية.

وفيما يلي مقترح لبعض المبادرات لتضمينها الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الرئيسية وكيفية تحقيق تلك الأهداف وفق الإمكانيات والقدرات المؤسسية. وتأتي في مقدمة هذه المبادرات:

أولاً:-

ضرورة أن تتكامل أهداف الإستراتيجية الوطنية للمرأة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة بأبعادها المتعددة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاستفادة من الاستراتيجيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة وتأتي في مقدمتها الاستراتيجيات المقترحة في تحقيق اهداف الالفية الثالثة. ويستدعي تحقيق هذه المبادرة:

1. تأكيد أن للمرأة دور فاعل في متطلبات التنمية، ومشاركة كاملة في الحقوق والواجبات، مما يتطلب إعادة النظر في مستجدات واقع المرأة و مراعاة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في البيئات والمناطق المختلفة من الدولة والتوسع في التسهيلات والخدمات الموجهة لتزويد المرأة بالمساعدة في مجالات العمل و التدريب والاستثمار والاستشارات القانونية، بالتعاون مع المؤسسات الخدمية والاجتماعية الحكومية والأهلية و الجمعيات ذات النفع العام.

2. تبني مشروع تشجيع المرأة على العمل التطوعي باعتباره يمثل مرحلة رئيسية في تمكين المرأة ودمجها في الحياة السياسية وتماشيا مع الأهداف الإستراتيجية لرؤية الحكومة الاتحادية 2021 في تشجيع العمل التطوعي

ثانياً:-

توسيع نطاق مشاريع التدريب المتميز ليكون في مقدمة الأولويات لتفعيل دور المرأة الإماراتية. وقد اكدت التوصيات المقدمة في الدراسة المعدة عن "التجربة البرلمانية للمرأة الإماراتية" (الدباغ، نسيبة، 2009) عن حاجة المرشحات في الانتخابات الى التدريب باعتباره أحد الركائز الأساسية في التجربة الانتخابية. ولتحقيق هذه المبادرة:

1. يجب أن تتركز الدورات التدريبية حول الموضوعات الأساسية والمهارات المطلوبة في إطار التأهيل لإدارة الحملات الانتخابية والتواصل المجتمعي.
2. يتم وضع خطة زمنية متوازنة للتدريب والتوعية وموجهة خلال فترات متفاوتة بحيث لا يقتصر التركيز خلال فترة الانتخابات فقط.
3. تكتيف البرامج المساعدة والخدمات الاستشارية المحددة لتعزيز المهارات الإدارية والرقابية والمالية والقانونية للمرأة.
4. ضرورة خلق شراكات إستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتدريب لتشجيع فرص التواصل والاطلاع على خبرات الدول الأخرى. منها على سبيل المثال منظمة المرأة العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ثالثاً:-

تبني مبادرة اقتراح مؤشرات محددة ضمن أهداف الإستراتيجية تدعم تمكين المرأة سياسياً وتمنع تراجعه وذلك في إطار منهجية علمية تعمل من خلال:

1. تحديد لجان متخصصة لتابعة التخطيط والدراسة للبرامج على مستوى الاتحاد النسائي العام وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية
2. إنشاء لجان مختصة تتولى الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية وتقييمها بالأساليب المنهجية المطبقة في إدارة التخطيط الاستراتيجي.
3. تهيئة بيئة مواتية لتمكين المرأة الإماراتية وإيلاء الاهتمام المنهجي لاحتياجاتها وأولوياتها وإسهاماتها بطرق منها تعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية و من في موقع صنع القرار لمراعاة المنظور الجنساني و مشاركة المرأة الكاملة في وضع وتنفيذ ومتابعة سياسات المشاريع التنموية في المؤسسات التي يعملن فيها.

رابعاً:-

تضمين مفهوم تمكين المرأة في قضايا الأمن الإنساني باعتبار العلاقة الكبيرة بين تطور المرأة وأهمية توفير الأمن لها من كافة الجوانب، خاصة مع الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومات في وضع مبادرات لتحقيق الأمن ومنع التمييز والاستغلال ضد المرأة. وقد تبني مؤتمر المرأة العربية الذي عقد في ابوظبي في العام (2008) برئاسة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام تحت مسمى " المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان: المنظور العربي والدولي " توصيات بضرورة إشراك المرأة في كافة مجالات الحياة المجتمعية وخاصة في المجال السياسي، ودعوة الحكومات والمجتمع الدولي إلى تبني مبادرات تحقق الأمن الإنساني للمرأة. وفي إطار دور المرأة في الأمن الإنساني:

1. يجب إشراك المرأة في وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والأنشطة المتعلقة بحالات الطوارئ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام وإعادة التعمير، واتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

2. تعزيز التعاون مع الجهات الأمنية والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات و لجنة حقوق الإنسان لدعم مشاركة المرأة ورفع نسبة تمثيلها.

خامسا:-

تعزيز مبادرة إنشاء مركز للمعلومات يرصد الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمرأة من خلال التعاون مع المؤسسات البحثية و الأكاديمية (مثال: المركز الوطني للإحصاء، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية و كلية دبي الحكومية) لإجراء مزيد من البحوث و الدراسات و الاستعانة بالجهات المختصة لإجراء استطلاعات للرأي تشمل مختلف المستويات لفهم التطور في واقع و متطلبات المرأة الإماراتية، خاصة في وجود الحراك السياسي الواعي في المجتمع الإماراتي. وأن تضع في أجندة عملها توفير بيانات دورية سنوية، من الجهات الرسمية والأهلية، حول الإنجازات التي حققتها، والنشاطات التي قامت بها في مجال تحقيق أهداف الاستراتيجية، وذلك لأغراض المتابعة والتقييم ووضع التقارير وإجراء الدراسات.

سادسا:-

إطلاق مبادرة رفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في مكان العمل وشغل مناصب قيادية في المجالس الإدارية و المشاركة في عضوية المنظمات والمؤسسات للمجالس المحلية والإدارات المختلفة، بحيث تتولى هذه المبادرة:

1. تطوير كفاءات النساء القياديات بالتعاون مع برامج اعداد القيادات الحكومية والمؤسسات المعنية بخدمات تطوير الأداء.
2. المشاركة في رسم السياسات الحكومية وتنفيذها على جميع المستويات، والمساواة في التعيين والترقية للمراكز القيادية.
3. تشجيع التواصل والتفاعل بين مختلف الشرائح النسائية عن طريق الجمعيات النسائية وذات النفع العام والاتحادات الطلابية وإشراكهن في مناقشة البرامج والاستراتيجيات الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة الاماراتية.
4. ضمان مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج الإنمائية في جهات العمل، بما فيها سياسات الميزانية، مع إيلاء مزيد من الاهتمام لتأهيل النساء القياديات في مراكز اتخاذ القرار.

سابعا:-

العمل على تكريس الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي وفعالية دورها في مراكز صنع القرار، وتوجيه المبادرات نحو زيادة تفاعل المرأة مع تكنولوجيا الاتصال وتنشيط مشاركتها في العمل الإعلامي الرقمي الذي يشهد تحولات كبيرة. ولتحقيق ذلك لابد من:

1. توفير فرص تدريبية مناسبة وبرامج تثقيفية وتأهيلية شاملة تشارك فيها المؤسسات الإعلامية وشركات تقنية المعلومات من اجل تمكين المرأة من لعب دورها المطلوب في هذا القطاع الإعلامي الواعد
2. التنسيق مع الإعلام في تعزيز نظرة المجتمع بدور المرأة في المجال السياسي وتوعية الأسرة بأهمية المشاركة في تحمل المسؤولية داخل الاسرة.
3. ضرورة تحديد أفضل الممارسات لكفالة استفادة المرأة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركتها الكاملة فيها، ومعالجة أولويات النساء والفتيات واحتياجاتهن بصفتين مستخدمات ناشطات للمعلومات، وكفالة مشاركتهن في وضع وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعد الوطني والاقليمي والعالمي.

4. إبراز الدور التنموي الشامل للمرأة في المجتمع، بأبعاده التقليدية وغير التقليدية، وتوجيه التربية المدرسية والإعلامية بما يدعم هذا الدور
5. توعية المرأة وتثقيفها بطبيعة حقوقها وواجباتها الاجتماعية، وتعزيز المفاهيم والممارسات الاجتماعية السليمة، والحد من الممارسات الاجتماعية السلبية
6. تفعيل دور النظام التعليمي في تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع، ودورها في التنمية الاجتماعية.

المراجع

- إستراتيجية الحكومة الاتحادية
- الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، (2005). المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة ابوظبي
- تقرير الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (التقرير السابع عشر)
- التقرير الوطني الأول بشأن الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، 2008
- التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة المقدم وفقاً لفقرة 15 (أ) من مرفق قرار حقوق الإنسان 5/1
- تقرير الامارات الأول حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة - 2008-
- الدباغ، مي. ونسيبة ، لانا. وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني. (2009) التجربة البرلمانية للمرأة الاماراتية، دراسة حول اولى انتخابات المجلس الوطني الاتحادي
- التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15 (2009). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
- تقرير الأهداف التنموية للألفية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (2007). وزارة الاقتصاد (التقرير الثاني)
- عايش، محمد. (2009). الصحافة الإلكترونية تسير على خطى الصحافة التقليدية في تكريس صورة المرأة. مشروع المرأة العربية و الإعلام. من الموقع http://www.arabwomanmedia.net/index.php?option=com_content&task=view&id=141&Itemid=155
- لجنة وضع المرأة، تقرير عن الدورة الرابعة و الخمسين. (2010). المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
- مرتضى، رشا. و سالم، فادي. كلية دبي للإدارة الحكومية. (2011). دور الاعلام الاجتماعي في تمكين المرأة.